E

الأمم المتحدة

الأمم المتحدة
المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.
GENERAL

E/CN.4/1990/73
19 February 1990
ARABIC
Original : ENGLISH

لجنة حقوق الانسان
الدورة السادسة والاربعون
البند ١٣ من جدول الاعمال

مسألة انتهاك حقوق الانسان وحرياته الاساسية في أي جزء من العالم ، مع اشارة خاصة إلى البلدان والاقاليم المستعمرة وغيرها من البلدان والاقاليم التابعة

رسالة مؤرخة في ١٦ شباط/فبراير ١٩٩٠ من وزير خارجية اليونان إلى مكتب الأمم المتحدة في جنيف لعناية الأمين العام

١ - في هذا الوقت الذي تجري فيه تطورات هامة تعيد بسرعة تشكيل النظام العالمي القائم ، أدرك أنني أثقل عليكم باشارة مسألة ما كان ينبغي أن تثار بالمرة ، لا سيما وأنها تستند إلى حجج طواها فيما كنا نعتقد ، أنتم ونحن النسيان .

٢ - إلا أنني بوصفي وزيراً للخارجية يدرك واجباته ، أرى لزاماً عليّ أن أفند المزاعم الواردة في الرسالة التي تدعي عرض "المحنة" المزعومة لليونانيين المسلمين في تراقيا الغربية والتي وجهها إليكم مؤخراً السيد يلمان وزير الخارجية التركي .

٣ - وإنه لأمر محزن في الحقيقة أن يتواصل لدى تركيا الشعور بالحاجة إلى اصطناع المشاكل في هذه اللحظة بالذات التي تجتاز فيها أوروبا مثل هذه المرحلة الحرجة والحاسمة في تاريخها . بل وأبعث من ذلك على الحزن أن تستمر سياسة أنقرة في اختلاق القضايا القومية في محاولة لالهاء الرأي العام التركي عن الحقائق اليومية .

٤ - والرسالة التي يتهم فيها السيد يلماز الحكومة اليونانية بمسؤوليتها عن حكم أصدرته محكمة من الدرجة الأولى حيال مواطنين يونانيين هما أحمد صادق وابراهيم شريف . تثبت بوضوح أن أنقرة لم تتبين بعد ، أن جميع الديمقراطيات الحديثة تلتزم ، منذ عصر مونتسكيو ، التزاماً دقيقاً باحترام مبدأ الفصل بين السلطات . ومن الواضح أيضاً أن أنقرة لا تدرك فيما يبدو أن في اليونان دستوراً لا تملك الحكومة ولا السلطة القضائية انتهاك حرمته حتى لو رغبتا في ذلك . فالعدالة في اليونان ليست رهناً برغبات الحكومة ذات السلطة .

٥ - ويشهد على ذلك المراقبون الأجانب العديدون الذين حضروا المحاكمة - ومن بينهم ممثلو منظمة العفو الدولية . وسيكون من دواعي ارتياحنا الكبير في الواقع أن يطبق مبدأ الفصل بين السلطات في تركيا أيضاً .

٦ - لقد تعجل السيد يلماز في توجيه اتهامات لا أساس لها من الصحة إلى اليونان حتى في هذه المرحلة التي لا تزال فيها قضية صادق - شريف منظورة أمام المحاكم . وهذه الحقيقة وحدها تكفي لكشف الدوافع السياسية وراء اهتمام الوزير التركي بحماية حقوق الانسان ظاهراً .

٧ - ويفتقر السيد يلماز إلى الدقة حين يدعي أموراً منها أن الحكومة اليونانية لم توفر الحماية اللازمة للسكان المسلمين في كوموتيني أثناء الحوادث التي جرت هناك منذ أيام قلائل . فهذه الحوادث جاءت نتيجة للنداءات المتطرفة التي أطلقتها جماعة من الناس تبغي اندلاع الكراهية والصراع بين المسلمين والمسيحيين في تراقيا الغربية . وقد ساندت الحكومة التركية جهودهم وأججت التوتر ببيانات عامة ألقاها مسؤولون رفيعو المستوى وتقارير ملتهبة أذاعتها وسائط الاعلام الجماهيرية التي تعمل في تركيا تحت رقابة الدولة كما هو معروف .

٨ - ومن البديهي ، كما اعترف السيد يلماز نفسه بذلك ، أن تنصب على الحكومة اليونانية وحدها مسؤولية حماية وتأمين كافة مواطنيها ، بصرف النظر عن دينهم ، بكل الوسائل المناسبة . وهذا هو ما فعلته السلطات اليونانية بالتحديد في هذه الحالة . وقد فعلته على نحو يرمي إلى ملافاة ازدياد حدة التوتر . وقد حرصت الشرطة اليونانية على تلافي وقوع إصابات بين الأشخاص ، بفضل ما بذلته من عناية في علاج الموقف ، بينما انحصرت التلفيات المادية التي حدثت للأسف في نطاق محدود .

٩ - وقد اندلعت الحوادث المذكورة أعلاه - التي أتت هي نفسها نتيجة لحملة الكراهية والفرقة التي اضطلع بها السيدان صادق وشريف - عقب الهجوم الوحشي الذي تعرض له موظف مسيحي للجمارك ، أعلنت وفاته اكلينيكياً بعد ذلك .

١٠ - على أن رسالة السيد يلماز توفر لنا فرصة ابداء تعليقات أخرى . إذ تبدو تركيا الآن للغرابة وكأنها نصير لحقوق الانسان . ولكن يتعذر تجاهل رداءة مسجل الحكومة التركية فيما يتصل بحماية هذه الحقوق . ولا يسع المرء إزاء ذلك إلا أن ينوه بأنه على الرغم من [illegible] اتفاقيات حقوق الانسان التي صدقت عليها تركيا ، فإن مجرى الحياة اليومية هناك لا يعكس بأية حال من الأحوال رغبتها في الالتزام بمسؤوليتها . ولا يحتاج المرء إلا أن يعتبر بمختلف المنظمات الدولية التي نددت بظروف الاحتجاز البئيسة للسياسيين والمفكرين والطلبة وعامة الشعب في السجون التركية وكذلك القيود المفروضة على حرية التعبير . والمثل الصارخ على هذه القيود هو الحظر الذي تفرضه تركيا - في انتهاك مباشر لمعاهد ة لوزان - على حرية استعمال اللجهات واللغات التي يتكلم بها الملايين من مواطنيها .

١١ - أما فيما يتصل بالأحداث المحددة التي تلقي الضوء على كيفية تنفيذ الأحكام المتعلقة بالأقلية الواردة في معاهدة لوزان ، فينبغي التنويه بأن تركيا تطبق منذ الثلاثينات سياسة قهر منتظم واضطهاد وحشي للأقليات اليونانية في القسطنطينية وإمبروس وتينيدوس بقصد دفعهم خارج البلد . ويجدر التذكير بأن الأقلية اليونانية في تركيا والأقلية المسلمة في تراقيا الغربية معفيتان بموجب معاهدة لوزان من التبادل الاجباري للسكان في ١٩٢٣ .

١٢ - ونتيجة لأعمال الاضطهاد التركية ، إما في شكل تدابير تمييزية قانونية وادارية وإما بحض الغوغاء في تركيا مباشرة على العنف . فقد تقلصت الأقلية اليونانية في القسطنطينية التي كان يبلغ عددها ٠٠٠ ١٤٦ فرد في ١٩٢٨ إلى ٥٠٠ ٣ فرد فقط اليوم . ومن بين أفظع أعمال الاضطهاد المختلفة التي تعزى إليها الحالة الحاضرة مذبحة أيلول/سبتمبر ١٩٥٥ التي أسفرت عن ١٦ حالة وفاة ، و٣٢ مصاباً ، و٣٠٠ حالة اغتصاب للنساء ، وتدمير ٠٠٤ ١ منازل و٣٤٨ ٤ حانوتاً و٢٧ صيدلية ، و٢١ ورشة ، و١١٠ فنادق ومطاعم وديرين و٣٦ مدرسة و٥ نوادي رياضية .

١٣ - ومما يشده أيضاً الأرقام المتعلقة بجزيرتي إمبروس وتينيدوس ، اللتين منحتا مركزاً تنظيمياً ادارياً خاصاً بموجب المادة ١٤ من معاهدة لوزان لسكناهما آنذاك من جانب اليونانيين وحدهم تقريباً . فقد تضاءل سكان الأولى من ٧٦٣ ٦ نسمة إلى ٣٥٠ نسمة فقط وسكان الثانية من ٥٠٠ ٣ نسمة إلى ١٤٠ نسمة فقط .

١٤ - ويلفت النظر على النقيض من ذلك وضع الاقلية المسلمة في اليونان التي يبلغ عددها اليوم زهاء ٠٠٠ ١٢٠ شخص يتمتعون بكافة الحقوق والحريات التي يكفلها الدستور اليوناني والاتفاقيات الدولية لحقوق الانسان . ولهذه الاقلية نحو من ٢٠٦ مساجد و٢٧٩ مدرسة .

١٥ - ومن اليسير ألا أحصر رسالتي في تفنيد الادعاءات التي يوجهها وزير خارجية تركيا إلى بلدي . بل ليّ الحق كل الحق في أن أضمنها سرداً طويلاً ومفصلاً للوقائع فيما يتصل بالمصير الذي لاقته الاقلية اليونانية على مر السنين على أيدي تركيا .

١٦ - على أنني سأمتنع عن ذلك حتى أساعد تركيا على أن تدرك مصلحة كافة الاطراف ، وأولها تركيا نفسها ، في إزالة التوتر . وتشتد الحاجة بالعالم أجمع ، وتركيا في مقدمة الجميع ، إلى طرح سياسة اختلاق المشاكل بالنظر إلى المشاكل الاخرى الحقيقية والملحة التي تجابهنا . إن ما نحتاج إليه هو تنسيق الجهود من أجل الوصول بالعالم إلى الحرية والرفاه وليس تأجيج الصراعات .

١٧ - وأمل أن تنتهج جارتنا تركيا هذه السياسة . وسوف تشير التطورات مستقبلاً عما إذا كان يتعين علينا اقتراح خطط وأفكار جديدة .

(التوقيع) أدونيس ساماراس
وزير خارجية اليونان